مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 28 (4)، 2014

أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية

The Impact of the Financial Crisis to Support the Accounting Conservatism Policy: A Study in the Jordanian Industrial Corporations

عمر اقبال*، ومأمون القضاة**

Omar Ikbal & Mamo Al-qdau

*جامعة العلوم التطبيقية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة جرش، الأردن

الباحث المراسل: بريد الكتروني: omaraccounting@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2013/2/25)، تاريخ القبول: (2013/9/5)

مخلص

إن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية وأصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصا في أعقاب حالات الانهيار التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين، وتلخصت مشكلة البحث في الأسئلة التالية: هل أثرت الأزمات المالية على محدد التحفظ المحاسبي؟، وهل ساهمت الأزمات المالية في دعم التحفظ المحاسبي؟، وهدف البحث إلى التعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ، وأهم الإيجابيات والسلبيات للتحفظ، ومعرفة أثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي. وتحقيقاً لأهداف البحث قام الباحثين بإتباع المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المحاسبية من الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية، فضلاً عن تصميم استمارة استبانه تم وتوزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة بالمدراء والمستشارين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الشركات المساهمة الأردنية. توصلت الدراسة إلى عددا من النتائج أهما: إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وأن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدام التحفظ المحاسبي وأن الأزمات المالية أدت إلى التأكيد على استخدام محدد التحفظ المحاسبي وأن التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات وأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الأزمات المالية، الشركات الصناعية الأردنية.

Abstract

The theme of the reservation accounting is one of the oldest topics of financial accounting, which has become a prerequisite for the parties concerned with the financial report process, especially in the aftermath of the collapse witnessed by the turn of the 21st century. The research problem is summarized in the following questions: Have the financial crises affected the specific reservation accounting? Have the financial crises contributed to the accounting support reservation? And has the research aimed to identify the different interpretations of the reservation, the most important pros and cons of reservation, and find out the impact of financial crises on accounting reservation? In order to achieve the research objectives the researchers followed the descriptive approach depending on the accounting sources including Arab and foreign books, periodicals and researches, as well as designing a questionnaires which was been distributed among a study sample which included managers, financial advisors, and external and internal auditors in Jordanian shareholding companies. The study has come to a number of conclusions including: The public shareholding companies of Jordan are committed to conservative accounting in preparing the financial statements. The financial crises have led to the increased use of the reservation accounting. The financial crises have also .led to the emphasis on the specific use of the reservation accounting, and reservation accounting reduces the risk of the collapse of companies and that it is an appropriate tool to address the uncertainty faced by the accountant.

المقدمة

إن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية وبرغم معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصا في أعقاب حالات الانهيار التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحَملها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات ومنها ممارسات إدارة الربح، والتمويل من خارج الميزانية، وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعتبر خرقاً واضحاً لمفهوم التحفظ المحاسبي. لذا تزايدت بحوث التحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ وازدادت كثافتها

وقد استهدفت هذه البحوث تبرير ممارسات التحفظ المحاسبي واختبار دوافعه وآثاره على القوائم المالية وعلى قرارات المستخدمين. وهناك مبررات عديدة وراء دراسة هذا الموضوع حاليا، أهمها الجدل الذي يدور حاليا حول ملائمة المعلومات المحاسبية التي تنتجها مفاهيم وأساليب القياس التقليدية، وكذلك المسؤوليات الملقاة على المعنيين بإعداد القوائم المالية والمنظمين.

والتحفظ المحاسبي يستخدمه المحاسب لمواجهة حالة عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل أو تقليل للمصروفات والالتزامات.

مشكلة البحث وأسئلته

مرت مهنة المحاسبة بل قطاع الأعمال بأسره بمجموعة من الأزمات يمكن التعبير عنها بأنها أزمات أخلاقية نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة والضيقة لأصحاب المصالح داخل الشركات والتي أثرت سلبا على مهنة المحاسبة، لذا قام العديد من رموز الاقتصاد جنبا إلى جنب مع رموز السياسة بكيل الاتهامات إلى مهنة المحاسبة والتدقيق في كل أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي على أساس أن مهنة المحاسبة هي السبب في حدوث الأزمات بدءا من أزمة عام 1929 وانتهاءً بأزمة الرهن العقارية عام 2008. وقد دفع هذا الأمر الباحثين والمفكرين للبحث عن حلول لمواجهة تلك الصعوبات. ويعد التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ ذات التأثير الكبير عند إعداد القوائم المالية حيث يفرض على المحاسبين قيودا عند إعداد وعرض القوائم المالية. استنادا إلى ما تقدم يمكن تلخيص المشكلة في الأسئلة التالية:

1. هل أثرت الأزمات المالية على محدد التحفظ المحاسبي؟
2. هل ساهمت الأزمات المالية في دعم التحفظ المحاسبي؟

أهداف البحث

- التعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ، وأهم ايجابيات وسلبيات التحفظ.
- معرفة أثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي.
- بيان التحديات التي واجهت وتواجه المحاسبة والمحاسبين خلال الأزمات المختلفة.

أهمية البحث

يتناول البحث واحدا من الموضوعات المثيرة والتي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الجهات التشريعية في البلدان المتقدمة لا سيما بعد أزمة عام 2001 وعام 2008. لذا يعتبر البحث امتدادا للبحوث المحاسبية في مجال الأزمات المالية والتحفظ المحاسبي وذلك من خلال توضيح أثر الأزمات على التحفظ.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية وزيادة تطبيق (دعم) التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية.

الفرضية الثانية: تلتزم الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحث تم إتباع المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المحاسبية من الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، فضلاً عن استخدام شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

الدراسات السابقة

Ahmed **(2011) "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية"** هدفت البحث إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة البحرينية وإمكانية تخفيض المستحقات الكلية.تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية للفترة من 2006-2008، إما عينة الدراسة فشملت عشر شركات،اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة البحرينية وارتفاع جودة الأرباح فيها، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ وتحسين جودة الإرباح، حيث يؤدي ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي إلى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي تحسن جودة الإرباح، كما وجدت الدراسة أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية جودة الأرباح عند اتخاذ قراراتهم المختلفة.

Hamden **(2011) "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"** هدفت الدراسة الى دراسة مستوى التحفظ في الشركات المساهمة الأردنية، وإلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال 50 شركة صناعية مساهمة عامة للفترة من (2001-2006) وباستخدام اختبار (Pooled Data Regression) واختبار (logistic Regression). توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وان

هنالك علامة ذات دلالة إحصائية بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين مستوى جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

Shitaiwy **(2010) "تأثير مخاطر الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب : بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية".** هدفت الدراسة إلى قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بمخاطر الدعاوي القضائية بين الشركات المتهمة ظاهريًا بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب. وبتطبيق منهجية "لا تماثلية توقيت الاعتراف المحاسبي" _طبقا لنموذج *Basu* _ ، كشفت الدراسة عن أن مخاطر الدعاوي القضائية تحث الشركات المتهمة ظاهريًا بالتلاعب على ممارسة التحفظ المحاسبي بمستويات مرتفعة بشكل جوهري إحصائيًا . وبسبب المشاكل المحتملة المتعلقة بنموذج *Basu* استخدم الباحث نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، كمقياس بديل للتحفظ المحاسبي على مستوى الشركة. وقد كشفت الدراسة عن ارتباط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بعلاقة إيجابية جوهرية إحصائيا بالشركات المتهمة ظاهريًا بالتلاعب، كما قام الباحث بقياس لا تماثلية توقيت الاعتراف المحاسبي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، كمقاييس للتحفظ المحاسبي على الشركات غير المتهمة بالتلاعب، قبل وبعد تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال. وقد كشفت الدراسة عن عدم زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال، حيث يتوقع زيادة مخاطر الدعاوي القضائية بالمقارنة بالفترة السابقة لتطبيقها.

AL- Sahlly **(2009) "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية"** هدفت الدراسة إلى التعرف على التحفظ المحاسبي في بيئة مختلفة من الناحية التنظيمية والتشريعية مقارنة بالبيئات التي سبق دراسة التحفظ المحاسبي فيها، كما هدفت إلى تحديد درجة التحفظ المحاسبي في المملكة؛ لمساعدة واضعي المعايير المحاسبية والجهات التنظيمية الأخرى على معرفة مدى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات السعودية ودرجة التغيير في التحفظ المحاسبي مع مرور الوقت، خصوصًا بعد تأسيس هيئة سوق المال السعودية، تمثلت عينة الدراسة في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودية، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام معامل الانحدار و$R2$ لمعادلة الانحدار. أظهرت نتائج الدراسة قلة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، وأن الشركات الكبيرة أقل تحفظًا من الشركات الصغيرة، وأن حجم المديونية لا يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي بوجه عام، وأوضحت النتائج أيضًا أن قطاع البنوك يعتبر أقل تحفظًا مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق السعودي، وأن الشركات أصبحت أكثر تحفظًا بعد تأسيس هيئة السوق المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بجودة الدخل المحاسبي؛ لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين والمشرعين بضرورة تحسين وسائل ومعايير الإفصاح السائدة في المملكة، وضرورة التعاون الوثيق بين هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لرفع مستوى الإفصاح ، وتحسين جودة التقارير المالية مع الأخذ بالحسبان القطاعات المختلفة.

Abu AL-Khair **(2008) "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية"** هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المصرية، وتفسير الاختلافات فيما بين الشركات في هذا الصدد، وتم تقسيم البحث إلى دراسة تحليلية ودراسة ميدانية. تناولت الدراسة التحليلية مفهوم التحفظ ودوافعه وأساليب قياسه، كما تناولت أيضا تحليل مكونات التحفظ والنموذج المقبول من الباحثين لقياسه، وانتهت الدراسة التحليلية إلى أربعة فروض قابلة للاختبار فى البيئة المصرية. فى الجزء الثاني من البحث أجريت دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات المساهمة التي لها تداول نشط في سوق الأسهم المصرية وتوافرت لها البيانات اللازمة للاختبار. تم اختبار أربعة فروض تعلقت بإمكانية استخدام مدخل القيم السوقية فى قياس التحفظ، وأثر المسؤولية القانونية، وأثر تطبيق القيمة العادلة، وأخيرا أثر ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية على قياس التحفظ. وخلص البحث إلى نتائج عدة هامة أهمها: نضوج السوق المصري في التعامل مع الأخبار الجيدة والأخبار السيئة مما ترتب عليه ارتفاع معاملات استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية، ومنها أن معامل الاستجابة للأخبار السيئة (التحفظ) يعادل أضعاف معامل الاستجابة للأخبار الجيدة. بالإضافة إلى أن المسؤولية القانونية تقدم شيئا من التفسير وراء زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدى إلى زيادة حساسية الاستجابة للأخبار السيئة وضعف الاستجابة للأخبار الجيدة. وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن استخدام القيم السوقية كمدخل لقياس التحفظ يتوقف إلى حد ما على ارتفاع أو انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في بداية الفترة.

دراسة (Zhang, 2008) "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers" "أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض وعلى احتمالات مخالفة الشركات التي تعد قوائم مالية أكثر تحفظا لشروط عقد القرض". هدفت الدراسة إلى فحص منافع التحفظ على المقترضين والمقرضين عند اتفاقيات الدين، حيث تمت دراسة التحفظ وفق أربعة مقاييس هي: مقياس حساسية الأرباح للأنباء السيئة كنسبة لحساسية الأرباح للأنباء الجيدة، ومقياس تفسير قوة الأنباء السيئة للأرباح لتفسير قوة الأنباء الجيدة للأرباح، مقياس انحراف الأرباح، ومقياس تراكمات المستحقات غير التشغيلية.

أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي عند المقترضين تؤدي إلى تأثير قوي وهام على عقود الدين وهذا يجعل المقرضين يخفضوا التكلفة على ديون المقترضين الذين لديهم تحفظ عالي، وأظهرت الدراسة أيضا أن الطلب على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من قبل المقرضين يختلف عن المساهمين فالتحفظ المحاسبي عند المقترضين أعلى من المساهمين كما أظهرت أن التحفظ المحاسبي يجعل الأرقام المحاسبية قريبة من الحدود التي تتضمنها شروط عقد القرض ومن ثم تؤدي إلى تزايد احتمالات مخالفة شروط العقد. بدلا من دراسة تعاقدات المنشأة بصورة مباشرة.

دراسة (Beatty et al., 2008) "Conservatism and Debt". هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين اللاتماثل في استخدام الاتفاقات والتوسع في تطبيق التحفظ المحاسبي في

التقارير المالية للمقترضين. وتم الاعتماد في الدراسة على مقاييس سوقية وغير سوقية في قياس التحفظ المحاسبي. في المقاييس السوقية تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية والنموذج المطور من قبل Basu. أما المقاييس غير السوقية فقد تم استخدام مقاييس العلاقة بين التدفق النقدي والمستحقات الحالية والعلاقة بين التغيير في الأرباح الحالية والأرباح السابقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة التي لديها نسبة قليلة للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يكون لديها تحفظ محاسبي أكبر، ولديها معالجة (لا تماثل) كبير في معالجة الأرباح والخسائر. أما بالنسبة للمقاييس غير السوقية فإن الشركات التي لديها نسبة عالية لدخلها والمتضمنة حسابات عقود ديونها تظهر لديها علاقة إيجابية أكثر بين المستحقات والتدفق النقدي عندما تعلن عن تدفق نقدي سالب. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن المقرضين يطلبون قوائم مالية متحفظة عادة عند التعاقد وبعده، وأنهم يضعون شروط التحفظ في الأرقام المحاسبية في عقود القرض، وأن المقرضين لا يعتمدون كثيرا على المبادئ المحاسبية في بناء شروط عقد القرض، وأن المبادئ المحاسبية المقبولة لا تلبي احتياجات المقرضين من التحفظ المحاسبي، وان الشركات التي تتوسع في التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية لديها _على الأرجح_ (لا تماثل) بالاتفاقيات، بمعنى أن المقرضين _على الأرجح_ يستخدمون شروط العقد لتلبية حاجاتهم لتقارير متحفظة محاسبيا.

Jenkins and Velury (2008) "Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings?" هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدد سنوات ارتباط المدقق بالعميل على التحفظ المحاسبي، واعتمدت الدراسة على نموذج استجابة السوق والأرباح للأخبار بإضافة متغير يعبر عن عدد سنوات ارتباط المراجع بالعميل إلى النموذج. وتوصلت الدراسة إلى أن معامل الاستجابة للأخبار السيئة يتزايد بزيادة عدد سنوات علاقة المدقق بالعميل، وأن التحفظ في القوائم المالية يتزايد تدريجيا من المدى القصير إلى المتوسط إلى الطويل مما يعني أن المدقق يكتسب خبرة أكبر في عملية التقرير المحاسبي بالشركة كلما زادت سنوات ارتباطه بها.

الجانب النظري للبحث

1. مفهوم التحفظ

إن التحفظ المحاسبي أداة يستخدمها المحاسبين لمواجهة حالة عدم التأكد التي يواجهونها عند إعداد القوائم المالية، ورغم أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لم ينص صراحة على أن التحفظ المحاسبي يعتبر عنصرا من عناصر المعلومات المحاسبية المفيدة، إلا أنه من الصعب جدا تجاهل هذا العرف المحاسبي. أما مجلس مبادئ المحاسبية (APB) فقد أشار إليه وإلى تأثيره وأدرجه على أنه عرف معدل في المحاسبة المالية في نشرته الرابعة. والتحفظ كما يراه (Hendriksen&Breda,1992) يبنى على قيام المحاسبين بذكر القيمة الأقل لعدة قيم محتملة للأصول والإيرادات، والقيمة الأعلى لعدة قيم محتملة للمصروفات والالتزامات، والاعتراف بأسرع وقت ممكن بأي مصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين تحققها.

أما (Basu, 1997) فيرى أن التحفظ المحاسبي "هو ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب،مقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر".

ويعرف watts التحفظ "بأنه اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالإرباح مقابل الاعتراف بالخسائر"(watts, 2003)، وحسب نموذج (Feltham-Ohlson, 1998) فإن التحفظ المحاسبي هو التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل،حيث يفضل المحاسبون تخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية (الأصول، والإيرادات، والأرباح) وتعظيم العناصر السلبية (الالتزامات، والمصروفات، والخسائر).

من خلال ما تقدم فإن التحفظ المحاسبي يعني تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطًا أو ضعيفًا، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد على حدوثها، أي أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأنباء الحسنة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأنباء السيئة (الخسائر). ولا يعني هذا المفهوم بأي حال من الأحوال تخفيض القيمة الحقيقية لأصول المنشأة وإيراداتها، أو أن التحفظ المحاسبي يستخدم في الأحوال والظروف كافة، بل يستخدم فقط في المواقف الصعبة التي يكتنفها الشك والغموض.

2. ايجابيات وسلبيات مفهوم التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي بما يلي: (Kam,1990) (Obeidat, 2003)

1. يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين
2. يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية. أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معدا وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
3. من شأن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي أن يؤدي إلى تجنيب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة.
4. يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أية نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

السلبيات الناتجة عن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها بما يلي: (Obeidat, 2003) (Kam,1990).

1. يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل: الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق. مثل التعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، حيث يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة في حالة تقييمها وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى.
2. قد يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية. وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه إيرادات المنشاة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها.
3. إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.
4. يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ المحاسبي في أحيان كثيرة لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الالتفات إلى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

3. تفسيرات التحفظ

فسر (Basu,1997) التحفظ على أنه استجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل أسرع من استجابتها للأخبار الجيدة، بسبب أن الأخبار الجيدة تتطلب درجة أعلى من التحقق من قبل المحاسبين.

بينما فسر (Watts,2002) التحفظ على أنه مجموعة من الترتيبات التنظيمية الداخلية والخارجية بين الأطراف المختلفة داخل المنشاة، وقدم (Watts,2003) (LaFond & Watts, 2008) أربعة تفسيرات للتحفظ هي:

1. التفسير التعاقدي: يعد التفسير التعاقدي للتحفظ من المصادر الرئيسية للتحفظ، ويقصد به التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في المنشاة كعقود الدين وعقود المكافآت، ويرى (Blunck & Rego, 2007) ان التفسير التعاقدي للتحفظ هو مطلب من المساهمين والمقرضين بإعداد قوائم مالية متحفظة لتخفيض تكاليف الوكالة ولترتيب الحوافز الإدارية.

2. الدعاوي القضائية: إن الدعاوى القضائية قد تكون كثيرة عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مبالغ فيها بشكل كبير، لذا فان مواجهة الإدارة لخطر المقاضاة يدفعها للالتزام أكثر بالتحفظ المحاسبي.

3. التفسير الضريبي: تتناسب ضريبة الدخل طرديا مع الأرباح المعلنة، لذا تلجأ الشركات إلى تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض ضريبة الدخل المستحقة عليها من خلال استخدام التحفظ المحاسبي عند الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول وهذا بدوره يسهم في تأجيل الضريبة.

4. أنواع التحفظ

ذكر (Ball et al,2005) نوعان للتحفظ هما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، حيث عرَف (Ball & Shivakumar, 2006) (Rayn,2006) (Watts,2003) التحفظ المشروط بأنه عدم التماثل في توقيت الاعتراف، أي الاعتراف أكثر بالأنباء السيئة من الأنباء الجيدة فيما يتعلق بالأرباح من خلال تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية (استجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة)، وعرَف (Pope & Walker,2003) التحفظ غير المشروط بأنه الإبلاغ عن القيمة الأقل لصافي الأصول أي تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيمة الدفترية الأقل لحقوق الملكية، ومن الأمثلة على التحفظ المشروط تطبيق الكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم الأصول، وتخفيض الأصول الملموسة وغير الملموسة، ويرى (Baus,1997) أن التحفظ المشروط غير مرتبط بالأنباء السيئة.

أما التحفظ غير المشروط فيعني تخفيض قيمة صافي الأصول، أو التحيز المحاسبي تجاه الإفصاح عن القيم الأقل لحقوق الملكية، ويرى (Baus,1997) أن التحفظ غير المشروط مرتبط بالأنباء الحالية، وهو أيضا مرتبط بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

5. أثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي:

1-5 الأزمة المالية عام 2002

اهتز عالم المال والأعمال في بداية هذا القرن على سلسلة من الانهيارات المالية التي تعرض لها عدد من الشركات الكبيرة في العالم كان أشهرها انهيار عملاق الطاقة الأمريكية Enron (إنرون) التي أعلنت إفلاسها رسميا في 16 أكتوبر 2001م مخلفة خسائر تقدر بـ (618) مليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من ذلك العام، سقطت شركة إنرون العملاقة بأصول تقدر قيمتها ب ٤,٦٣ مليار دولار مما شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما هو على مستوى العالم أجمع. لقد بدأت الشركة بتضخيم الأرباح بـ أرباح وهمية "ورقية فقط"، كما ضخمت الأصول من خلال إعادة تقييم الأصول أو التلاعب بالبنود المقدرة، وأخفت الديون والخسائر من خلال (نظم محاسبية مبتكرة) وسجلتها على شكل استثمارات، بعد ذلك شرعت بالمضاربة في أسهمها بسوق الأوراق المالية.إن انهيار إنرون فرصة لإعادة تقييم الوضع، بالنسبة لكل من المراقب المالي ومستخدمي القوائم المالية، ونتج عنها مزيد من التقنين لمهنة

المحاسبة من شأنها توفير نوع من الحماية للمحاسبين. لذا بدأت دول عدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق، ومن أهم القوانين الذي ظهرت ودعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير.

1-1-5 قانون Sarbanes-Oxley

أقرت معظم الأنظمة الاقتصادية في العالم ضرورة تدخل الدولة بدرجة معينة للإشراف على الاقتصاد ككل باعتبار أن التجارب التاريخية أثبتت عدم نجاح نظريه آليات السوق ذات التنظيم الذاتي، فالحرية الاقتصادية دون ضوابط تؤدي إلى فوضى وضياع لحقوق الأطراف الداخلة، بالإضافة إلى ذلك أظهرت كافة التحليلات التي تمت على أسباب انهيار شركة "انرون" ومن ثم شركة التدقيق "آرثر أندرسون" وجود خلل وعدم التزام بالمعايير الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق من قبل الشركتين، ونتيجة لهذه الانهيارات بادر المشرع الأمريكي بإصدار عدد من القوانين التي ركزت غالبيتها وبحثت بما يسمى بالحاكمية المؤسسية، وقد استدعت خطورة الأمور تدخل الرئيس الأمريكي للمشاركة في حل هذه المشاكل. وبناءً على ذلك قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002 بتطوير تشريع جديد أسمته Sarbanes-Oxley Act، والذي وصفة المحللون بأنه أهم وأشمل تشريع أمريكي منذ إنشاء هيئة الأوراق المالية (SEC) من ناحية دعم التحكم المؤسسي وزيادة التحفظ المحاسبي وهذا ما توصلت إلية دراسة (Lobo & 2006,zhou) ودراسة (Krishnan & Visvanathan,2008)، وتم إلزام جميع الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد بتطبيق بنود هذا القانون. ومن أهم مبادئه تكريس صحة الحسابات ودقتها واستقلالية مراقبي الحسابات وكذلك اللجوء إلى آلية الرقابة غير المباشرة والمتمثلة في مراقب الحسابات وما يمكن أن يقوم به من دور رقابي هام. (AL-Souty، 2005،ص ص27-28) (Wray,2006).

1-1-1-5 أثر قانون اوكسلي على دعم التحفظ المحاسبي

كان لتشريع قانون "اوكسلي" أثر كبير على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل المحاسبون ومدققو الحسابات والمديرون والمحللون الماليون على الالتزام بالقانون والتعليمات المتفرعة منه, والذي يعد حجر الزاوية في بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة في شكل بيانات مالية يرافقها إفصاح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين, حيث يستند إليها في اتخاذ أفضل القرارات الاستشارية والإدارية . ولعل ابرز اتجاهات هذا القانون تتمثل بالآتي:

- منع ادارة الحسابات الإبداعية وتجاوزت الإدارة.
- تحديد الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها مدققو الحسابات.
- جعل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة مسؤوله عن تحديد وتسديد الأتعاب، ومتابعة أي مؤسسة تدقيق يوكل إليها إنجاز مهمة تدقيق الحسابات.

- تعزيز الإفصاح المالي.
- منع القروض الشخصية الممنوحة من الشركات الى المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

وبوجه عام يمكن تصنيف الإصلاحات الرئيسية التي يتضمنها قانون ساربينز - أوكسلي Sarbanes-Oxley Law والتي تدعم التحفظ المحاسبي في ثلاث فئات. أولاً: يحتوي القانون على إصلاحات هامة تهدف إلى تحسين أداء مهنة المحاسبة وإعادة الثقة بها. ثانياً: يوفر القانون أدوات جديدة لفرض تطبيق قوانين الأوراق المالية. ثالثا: أصبحت مفوضية تنظيم التعامل بالأوراق المالية تستخدم تلك الأدوات لتوسيع مجال برنامجها في تطبيق القوانين. وقد ركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيسي على جعل لجنة تدقيق الشركة مسؤولة بشكل كامل على مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى، بالإضافة إلى التركيز على استقلالية المدقق الخارجي. كما ألزم المعيار الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية بتلبية بندين مهمين، الأول: تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذوات صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني: تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق (Sarbanes-Oxley Act, 2002). وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Lobo and Zahou (2006): أن التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات الأمريكية تزايد بشكل ملحوظ بعد القانون بسبب المسؤوليات القانونية التى أضافها القانون على المدقق والإدارة.

2-1-5 تأسيس هيئة المساءلة والعدالة

في حزيران 2002 أعلنت هيئة تداول الأوراق المالية عن تأسيس هيئة المساءلة والعدالة مهمتها مراجعة صناعة مهنة المحاسبة. وتتألف الهيئة من أغلبية ممثلة للمستثمرين وأصحاب الأعمال، وأقلية من ممثلي صناعة المحاسبة ويكون تمويلها مستقلا كما تتولى ثلاثة مواضيع هي: الأخلاق المهنية, والمعارف, ومراجعة جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن سلطة هذه الهيئة ليست قضائية (Al- Arbied,2005).

2-5. الأزمة المالية 2007

إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية "financial derivatives" وعن طريق توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد. كما حدث فى قطاع العقارات فى الولايات المتحدة ، فالذي حدث في هذا المجال، هو المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية. (السيد علي، 2008)، وعلى أثر تلك الأزمة تأثرت جميع اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وهو ما هدد العالم بحدوث حالة من الركود الإقتصادى، وانعكس ذلك على شركات الإنتاج الكبيرة (كصناعة السيارات) والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أعلن صندوق النقد الدولي

أنه من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو خلال عام 2009/2008 لتصبح صفراً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، و3% بالنسبة لباقي دول العالم ما عدا الهند والصين.

وأثرت الأزمة على الاقتصاد الأردني حيث تعرضت بورصة الأوراق المالية إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم بنسبة 25% كما أن ما يزيد عن ربع الشركات المدرجة في البورصة قلت أسعارها السوقية عن القيمة الاسمية لأسهمها، كما ترتب عليه هبوط في القيمة السوقية للشركات المتداولة بما يعادل حوالي 10 بليون دينار، وبلغت أرباح 120 شركة أظهرت نتائجها في الربع الثالث بمقدار 800 مليون دينار مقارنة بربح مقداره 1305 ملايين دينار لنفس الفترة من العام الماضي، لتهبط بنسبة39%، وفاقت نسب التراجع التي أظهرتها نتائج الشركات المالية في الربع الثالث من العام الحالي، توقعات المحللين ببلوغها 39%، مقارنة بتوقعات إدارات حول هبوط بنسبة 30% في حدها الأعلى، وبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان التي يقل سعر سهمها عن دينار واحد في بورصة عمان نحو 72 شركة بنسبة تشكل 36% من 198 شركة (جريدة الغد، 2009). انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن نتيجة لقلة الجهود المبذولة والحوافز تشجيعية لاستقطابها واغتنام فرصة عودة بعض الاستثمارات الخليجية المتواجدة في الأسواق الأمريكية والأوروبية، وتراجع الإيرادات المحلية للحكومة بنحو 200 مليون دينار بسبب تأثر مجمل النشاطات الاقتصادية بالأزمة الاقتصادية العالمية. وبسبب هذه الأزمة تم اتخاذ العديد من الإجراءات المحاسبية التي تدعم التحفظ المحاسبي.

1-2-5 تعليق تطبيق معيار القيمة العادلة

حامت الشكوك بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلَّفه استخدام المعيار رقم 157 وبشكل خاص طريقة (Mark to Market)، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين -الذين طالما نادوا- بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، على أساس أن القيمة العادلة تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة، حيث صرح بذلك العديد من الجهات لا سيما عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، بالإضافة إلى الكثير من رؤساء مجالس إدارات بنوك وشركات عملاقة. وقد دعوا إلى وقف تطبيق معيار القيمة العادلة، مما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا خاصا بمشروع إعادة النظر في المعيار وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من (SEC) أن تعلق العمل بطريقةMark to Market. محاسبيا يبدو هذا تدهورا حقيقيا ويعيد المهنة عقدا كاملا من الزمن إلى الوراء، فهل كان المعيار جلادا أم ضحية؟ (الصحيفة الاقتصادية الالكترونية 2008). وركزت الدعوات التي طالبت بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على جوانب القصور التالية (Mohr,2008, Benston,2008, SFAS157):

1. إن تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لا تعتمد على الأسعار السوقية غالبا ما تكون ذات تكلفة عالية.
2. إن القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تؤدي إلى مشاكل بخصوص الاعتراف بها.

3. إن القيمة العادلة لبعض العناصر من الصعب تحديدها وتتبع التغيرات فيها، وإمكانية التحقق منها.
4. إن تطبيق القيمة العادلة في ظل ظروف الأزمة يؤدي إلى قيام الوحدات الاقتصادية بإظهار الأصول حسب قيمتها السوقية المنخفضة مما يزيد من شكوك المستثمرين ويعرَض تلك الوحدات للانهيار.

وبناء على الجدل حول القيمة العادلة تم تبني منهج وسط في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقفة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market. وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين (EAP). (www.iasb.org).

2-2-5 إقرار مشروع قانون إنقاذ النظام المالي

جاءت خطة إنقاذ النظام المالي على خلفية أزمة الرهن العقارية التي ظهرت عام 2007 بالنسبة للجانب المحاسبي من الخطة فتضمن قسمين (132) و(133) يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة، ينص القسم (132) "market Authority to suspend mark to market accounting" على أن هيئة الأوراق المالية تملك صلاحية تعليق تطبيق المعيار (157) لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين. وينص القسم (133) "Study on mark to market accounting" على أنه يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة 90 يوما تبدأ من تاريخ إقرار الخطة، على أن تتضمن الدراسة: أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال 2008، وأثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم (157).

وكمحاولة من الدول العشرين لمعالجة الأزمة ظهرت في الأفق صيغة عالمية للمعايير المحاسبية باعتبار أن المطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك دول تتبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية. إن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرارات الاستثمارية خاصة المؤسسات المالية (الممولون)، وهناك ضغط من المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية ليتسنى لها تمويل الشركات حول العالم

وفق رؤية واضحة. لذلك بدأت تنظم اجتماعات مستمرة بين مجلس معايير المحاسبة الدولي ونظيره الأمريكي لتوحيد معيار الإيرادات، وهو أهم معيار في الشركات, ذو صلة مباشرة بتفسيرات الأزمة المالية العالمية، حيث يؤيد الأمريكيون مسألة المعايير المحاسبية ذات الصبغة العالمية، وربما يحدث هذا عام 2010، حيث تتفق معظم الدول على وجوب اعتماد معيار دولي عام ومعيار محلي لكل دولة يحكم التفاصيل (Yousif,2009).

ولمعالجة اثر الأزمة على الاقتصاد الأردني تم تقديم العديد من الطرق المقترحة لتطوير المجالات المطلوبة في المعايير الدولية للتقارير المالية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية ومنها ما يلي:

1. انتهاج سياسة الشفافية والإفصاح سواء من جانب إدارات المصارف أو من جانب البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة واطلاع الجمهور على حقيقة تداعيات الأزمة على الأردن من أجل كسب الثقة.
2. تثمين السياسة المعلن عنها بضمان الودائع المصرفية حتى نهاية العام القادم 2009 على أمل أن يعاد تأكيد هذه السياسة مستقبلا إذا ما دعت الحاجة لذلك.
3. تشجيع الاندماج بين البنوك الصغيرة.
4. المضي في انتهاج السياسة التحفظية التي يمارسها البنك المركزي في الرقابة على البنوك وذلك بقصد الحد من ممارستها للأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة، وكذلك التشدد في وبما يتفق مع متطلبات اتفاقية بازل لتحقق عنصر كفاية رأس المال .

الدراسة الميدانية

1. مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من (المدراء والمستشارين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الشركات المساهمة الأردنية) والبالغ عددهم تقريبا 200 شخص، تم اختيار عينة عشوائية منهم بلغ 75 شخص. اعتمد الباحثان في الجانب الميداني على استمارة الاستبانة بوصفها مصدرا مهما للحصول على البيانات اللازمة لإجراء البحث وتم تصميمها في ضوء أهداف وفرضيات البحث وتضمنت الاستبانة، أولا: مقدمة تعريفية بينت طبيعة البحث وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها، ثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسة بما يتناسب مع أهداف البحث واختبار فرضياته، وقسمت الأسئلة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة (الديمغرافية) والخاصة بعينة البحث، والمجموعة الثانية تناولت الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم ترتيب الأسئلة على مقياس (ليكرت) المكون من خمس نقاط، وتم اختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها، وكذلك مدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام معامل ارتباط (**Gronbach-Alpha**)، وهو: أسلوب إحصائي يبين مدى الاتساق والثبات والترابط بين متغيرات البحث ككل أو متغيرات

جزئية واحدة تمثلها فرضية واحدة أو هدف واحد. وكانت قيمة معامل ارتباط (**Gronbach-Alpha**) 0.80. وهي قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، بعد ذلك تم إجراء تحليل لإجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) وعلى أساس طبيعة متغيرات البحث وأساليب القياس ولأغراض التحليل تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الوسط الحسابي منسوبا للقيمة العظمى لمقياس ليكرت، وتكون النتائج مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من 60%، أي عندما يزداد الوسط الحسابي عن 3 درجات من مساحة المقياس، بالإضافة إلى الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولي لإجابات أفراد العينة

2. تحليل **T** (**One Sample Test**) لاختبار فرضيات البحث.

2. نتائج توزيع استمارة الاستبانة

تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة البحث وأسفرت نتائج التوزيع والفرز كما هو موضح بالجدول أدناه.

جدول (1): توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينة البحث.

البيـــــان	العدد	النسبة %
الاستبيانات الموزعة	75	%100
الاستبيانات المستردة	63	%84
الاستبيانات غير المستردة	11	%16
الاستبيانات القابلة للتحليل	61	%81

3. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

1-3 تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

1-1-3 توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير التخصص

جدول (2): توزيع افراد عينة البحث حسب متغير التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	42	69
علوم مالية ومصرفية	8	13
إدارة إعمال	4	7
تمويل	5	8
المجموع	**2**	**3**

يبين الجدول (2) أن تخصص المحاسبة كان الأكثر بين أفراد عينة البحث إذ بلغت نسبة تخصص المحاسبة 85% وهذا يعطي مؤشر على أن الفئة المبحوثة كانت لها خلفية علمية مؤهلة للإجابة على أسئلة الاستبانة وأن إجاباتهم لها مصداقية عالية بما يخص موضوع البحث.

3-1-2 توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (3): أفراد عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	39	%64
ماجستير	9	%15
دكتوراه	8	%13
شهادات مهنية	5	%8
المجموع	**61**	**%100**

يبين الجدول (3) أن مؤهل البكالوريوس كان الأكثر بين أفراد عينة البحث إذ بلغت نسبة 64%، ثم حملة الماجستير والدكتوراه بنسبة تقترب من 14% وهذا يدعم الإجابة عن أسئلة الاستبانة لكون المستجيبين يمتلكون المؤهلات العلمية والعملية المناسبة .

3-1-3 توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الوظيفة

جدول (4): توزيع افراد عينة البحث حسب متغير الوظيفة.

التخصص	التكرار	النسبة
مدقق خارجي	15	24
مدقق داخلي	12	20
مستشار مالي	15	25
مدير مالي	19	31
المجموع	**61**	**%100**

يبين الجدول (4) أن الخبرة والتخصصات المطلعة على تأثيرات الأزمة المالية ومحدد التحفظ هي الأكثر بين أفراد عينة البحث إذ أن أغلب العينة هي من المدققين الخارجيين والداخليين والمدراء الماليين, وكذلك المستشارين الماليين مما يعني احتكاك عينة البحث بالواقع العملي والمهني مما ينعكس إيجابيا على صحة إجاباتهم على الاستبانة.

4-1-3 توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الخبرة

جدول (5): أفراد عينة البحث حسب متغير الخبرة.

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	11	%18
5 – 10 سنوات	19	%31
أكثر من 10 سنة	31	%51
المجموع	**61**	**%100**

يبين الجدول (5) أن الخبرة أكثر من 10 سنوات هي الأكثر بين أفراد عينة البحث إذ بلغت النسبة 51% مما يعني احتكاك عينة البحث بالواقع العملي والمهني مما ينعكس إيجابيا على صحة إجاباتهم على الاستبانة.

2-3 عرض نتائج البحث الميدانية واختبار الفرضيات

الإجابة عن أسئلة البحث

السؤال الأول: هل أثرت الأزمات المالية على محدد التحفظ المحاسبي؟

للإجابة على السؤال الأول تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة البحث حول أثر الأزمات المالية على محدد التحفظ المحاسبي.

جدول (6): يوضح اثر الأزمات المالية على محدد التحفظ المحاسبي.

ت	الأسئلة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	إن التحفظ المحاسبي هو مطلب للمساهمين والمقرضين لإعداد تقارير مالية متحفظة ولتخفيض تكاليف الوكالة ولترتيب الحوافز المالية.	3.8361	77	0.897
2	يمكن للتحفظ إن يخفض من مخاطر انهيار الشركات والناتجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية.	3.9016	78	0.86996
3	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل الشركة .	3.9180	78	0.842
4	ممارسة التحفظ المحاسبي يخفض (يحد) من إدارة الإرباح.	3.2951	64	1.100

... تابع جدول رقم (6)

ت	الأسئلة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
5	الأزمات المالية دائما ما تؤدي في النهاية الى التأكيد على التحفظ المحاسبي باعتباره الوسيلة الأساسية للنجاة بالنسبة للمحاسبين.	4.1148	82	0.838
6	الإصلاحات التي تضمنها قانون اوكسلي تدعم بشكل كبير محدد التحفظ.	3.8033	77	0.726
7	يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسن المراقبة على الشركات.	3.6393	72	1.017
8	الابتعاد عن التحفظ والتوجه نحو القيمة العادلة يودي إلى تقليل فائدة المعلومات المحاسبية.	3.0492	60	0.804
9	زيادة حالة الغش والتلاعب كانت سببا ودافعا قويا تجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.	3.3279	66	0.943
10	مستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي	3.2787	64	1.002
11	المتوسط العام	3.6163	72	0.3652

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن أفراد العينة يرون أن الأزمات المالية لها تأثير على محدد التحفظ المحاسبي حيث بلغ المتوسط المحاسبي العام لفقرة الفرضية الأولى (3.616) وبنسبة مئوية (72%)، وقد حصلت الفقرة الخامسة التي تنص على أن " الأزمات المالية دائما ما تؤدي في النهاية إلى التأكيد على التحفظ المحاسبي باعتباره الوسيلة الأساسية للنجاة بالنسبة للمحاسبين" على أعلى نسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (4.114) وبنسبة مئوية 82%، بينما جاءت الفقرة 8 التي تنص على أن " الابتعاد عن التحفظ والتوجه نحو القيمة العادلة يؤدي إلى تقليل فائدة المعلومات المحاسبية." على ادنى نسبة إجابة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (3.05) وبنسبة مئوية 61%.

السؤال الثاني:هل تلتزم الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية؟

للإجابة على السؤال الثاني تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة البحث حول التزام الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

جدول (7): يوضح التزام الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي.

ت	الأسئلة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	أسلوب التكلفة التاريخية أكثر موضوعية وأكثر واقعية وأكثر قابلية للتحقق من أساليب القياس الأخرى التي لا تقل في اعتمادها على التقدير الشخصي عن أسلوب التكلفة التاريخية.	3.9344	78	0.946
2	ان كافة الطرق التي تندرج تحت القيمة العادلة تمتاز بعدم موضوعيتها وعدم قابلية الأصل والالتزام المقيم وفقا لها للتحقق	3.4426	68	0.940
3	يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين.	4.0492	80	0.643
4	يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.	3.6066	72	0.861
5	استخدام التحفظ المحاسبي يجنب المحاسبين مخاطر نشر معلومات قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، مخاطر عدم نشر معلومات قد يثبت فيما بعد أنها صحيحة.	3.9344	74	0.806
6	استخدام التحفظ المحاسبي يعتبر مفيدا لأغراض ضريبة الدخل لأنه يؤدي إلى إظهار قيمة إيرادات المنشاة بأقل من قيمتها.	3.4590	68	1.245
7	إن التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ يمكن ان يساهم في تقليل فائدة المعلومات المحاسبية.	2.9836	58	0.846
8	كلما زادت الأزمات المالية محليا وعالميا يتم استخدام التحفظ المحاسبي كخيار رئيسي للمحاسبين	3.9508	78	0.902
9	إن التحفظ المحاسبي يعتبر أهم آلية من آليات التقرير المالي المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة.	3.9344	78	0.749
10	ممارسات التحفظ المحاسبي زادت نتيجة الضغوط الكبيرة التي تمارسها مكاتب المراجعة على الشركات، على الأخص بعد حالات الفشل التي أصابت بعض الشركات.	3.9180	78	0.198
11	المتوسط العام	3.709	74	0.4178

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن أفراد العينة ترى أن الشركات المساهمة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرة الفرضية الثانية (3.70) وبنسبة مئوية (74%)، وقد حصلت الفقرة الثالثة التي تنص على القول "يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين" على أعلى نسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (4.05) وبنسبة مئوية 81%، بينما جاءت الفقرة السابعة والتي تنص على " إن التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ يمكن ان يساهم في تقليل فائدة المعلومات المحاسبية " على أدنى نسبة إجابة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (2.98) وبنسبة مئوية 60%.

ثانيا:اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية وزيادة تطبيق (دعم) التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية.

لاختبار متغيرات الفرضية الأولى تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الأولى، والجدول رقم (8) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول (8): اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الأولى.

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
3.616	0.365	13.181	0.00	0.616	60

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لفقرات الفرضية الأولى وهي معنوية عند مستوى0.00 مما يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية وزيادة تطبيق (دعم) التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية، لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة 95%.

الفرضية الثانية: تلتزم الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

لاختبار متغيرات الفرضية الثانية تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الثانية والجدول رقم (9) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول (9): اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثانية.

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
3.709	0.417	13.269	0.00	0.709	60

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الثانية وهي معنوية عند مستوى0.00 مما يعني القول: تلتزم الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، لذا تقبل الفرضية الثانية وبمستوى ثقة 95%.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تلتزم الشركات المساهمة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.
2. استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات.
3. إن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدام محدد التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية.
4. إن استخدام التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات.
5. إن إعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين.
6. إن الأزمات المالية أدت إلى التأكيد على أن استخدام محدد التحفظ المحاسبي هو وسيلة رئيسية للنجاة بالنسبة للمحاسبين .
7. إن الإصلاحات التي تضمنها قانون اوكسلي دعمت تطبيق محدد التحفظ.
8. إن التحفظ المحاسبي يستخدم كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد للتكهنات المتعلقة بالاحتيال والتضليل في القوائم المالية.
9. زيادة حالات الغش والتلاعب الذي أدى في حالات عديدة إلى إفلاس العديد من الشركات كانت سببا لجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.
10. إن أسلوب التكلفة التاريخية أكثر موضوعية وواقعية وأكثر قابلية للتحقق من أساليب القياس الأخرى.
11. يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

12. ممارسة التحفظ زادت نتيجة الضغوط من مكاتب التدقيق على الشركات خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات.

التوصيات

1. أن تستمر الشركات المساهمة الأردنية في تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لا سيما أن آثار الأزمة المالية العالمية لم تنته حتى الآن.
2. الاستمرار في استخدام أسلوب التكلفة التاريخية في الشركات المساهمة وعدم تطبيق منهج القيمة العادلة خصوصا على الموجودات التي يصعب التحقق من قيمتها العادلة، لأن خضوعها للقيمة العادلة سيؤدي إلى التأثير على نتيجة أعمال الشركة من ربح وخسارة وسيساهم في انتشار سياسات إدارة الأرباح التي تمارسها الكثير من الشركات.
3. أن تتخلى إدارات الشركات المساهمة بشكل عام والبنوك بشكل خاص عن ممارسة سياسات التحفظ المبالغ فيها.
4. عدم التخلي عن تطبيق محدد التحفظ والتكلفة التاريخية بشكل متسرع وغير مدروس بل يجب عقد دورات تدريبية للمحاسبين والمدراء الماليين والمدققين في بيان آثار الانتقال إلى القيمة العادلة وكيفية تطبيقها حتى لا يكون هناك أخطاء تؤدي إلى ظهور نتائج غير صحيحة وبعيدة عن الواقع.

References (Arabic & English)

- Abu AL-Khair, M. (2008). *Contemporary* perspective of the accounting conservatism application on the companies traded on the Egyptian stock market**.** Journal of Commerce and Finance, Faculty of Commerce, Tanta University, No.1.

- Ahmed, S. (2011). *Accounting Conservatism and Quality of measuring Earnings: an Applied study of Bahraini Corporations***.** Arab Journal of Administration, Vol.31, No.2.

- Al- Arbied**,** E. (2005). *Politicization of accounting knowledge and its effect in the issuing of international accounting standards.* Arab Journal of Administration Sciences, Vol.25, No.2, December.

- AL-Sahlly, M. (2006). *Accounting Conservatism When Making Financial Statement in Saudian Corporations*. Arab Journal of Administration Sciences, Vol.16, No.2, December

- AL-Souty, S. (2005). *Re-Trust Confidence in The Financial Statement Published.* Auditor journal, Jordanian Accountants Association, No. 21-22, October.
- Ball, R. & Shivakumar, L. (2006). *The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition.* Journal of Accounting Research, V0l .44, N0.2.
- Ball, R. & Shivakumar, L. (2005). *Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness*. Journal of Accounting and Economics, vol.39, No.1, pp.83-128.
- Ball, R. & Wu, J. (2003). *Incentives versus Standards: Properties of Accounting Income in Four East Asian Countries*. Journal of Accounting and Economics, vol. 36, pp.235-270.
- Basu, S. (1997). *The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings*. Journal of Accounting and Economics, vol.24, No.1.
- Beatty, A. Weber, J. & Yu, Jeff. (2008). *Conservatism and Debt*. Journal of Accounting and Economics, Vol.45, No.2, p.154- 174

- Benston, G. (2008). *The Shortcomings of Fair-Value Accounting Described in SFAS 157*. Journal of Accounting and Public Policy, Vol.27,No.2 ,March- April.

- Feltham, G. & Ohlson, J. (1996). *Uncertainty Resolution and the Theory of Depreciation Measurement.* Journal of Accounting Research, Vol.34, autumn.

- Hamden, A. (2011). *The Impact of Accounting Conservatism on Enhancement of Quality of Financial Reports: An Empirical Study on the Jordanian Industrial Corporations*. Dirasat: Administrative Sciences, University of Jordan, Vol.38, No.2

- Hendrickson, E. & Breda, M. (1992). *Accounting Theory*. 5 th Edition, Homewood, Irwin.
- Jenkins, D. & Velury, U. (2008.) *Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings?*. Journal of Accounting and Public Policy(27):
- Lobo, G. & Zhou, J. (2006). *Do conservatism in financial reporting increase after Sarbanes-Oxley Act? Initial evidence.* Accounting Horizons, vol.20, pp.57-73
- LaFond, R. & Watts, R. (2008). *The Information Role of Conservatism*. Accounting Review 83 (2), 447-478.
- Obeidat, M. (2003). *The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information***.** A doctor Degree Thesis, Amman Arab University.
- Pope, P. & Walker, M. (2003). *Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition and asymmetric earnings timeliness*. working paper, Lancaster University/University of Manchester.
- Kam, V. (1990). *Accounting Theory*. 2 th Edition, John Wiley sons.
- Ryan, S. (2006). *Identifying conditional conservatism*. European Accounting Review, 15(4), 511-525.
- Shetewy, A. (2010). *Impact of Litigation Risk on Accounting Conservatism Practices in Firms Accused of Alleged Fraudulent Activity: The Case of Egyptian Stock Market.* Public Administration Journal, Vol.50, No.4, September.
- Watts, R. (2003a). *Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications*. Accounting Horizons, vol.17 (3), pp.207-221.
- Watts, R. (2003b). *Conservatism in accounting Part II: Evidence and research opportunities***.** Accounting Horizons, vol.17 (4):287-301.
- Watts, R. (2002). “Conservatism in Accounting”ssrn.com.
- Yousif, A. (2009). *The financial crisis and accounting standards*. AL- Shark Qataria.

- Zhang, J. (2008). *The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers*. Journal of Accounting & Economics; vol.45, pp.27-53.